أجهزة المخابرات

آذار / مارس ٢٠٠٦

ما هي المخابرات؟

ما هو الغرض من أجهزة المخابرات؟

ما هي النشاطات التي تضطلع بها أجهزة المخابرات؟

كيف يتم إنتاج المعلومات الاستخباراتية؟

ما هي أنواع أجهزة المخابرات المنتشرة في الدول؟

ماذا بشأن التشريعات التي تنظم عمل أجهزة المخابرات؟

ما هي المعايير الديمقراطية التي يجب أن تحكم أجهزة المخابرات؟

المزيد من المعلومات

قضايا ذات صلة

ما هي المخابرات؟

تشير المخابرات إلى وعي الدولة وتفهّمها للبيئة الاستراتيجية التي تعيش فيها، حيث يتم الحصول على المعلومات الاستخباراتية من خلال جمع المعلومات السرية إلى جانب المعلومات من المصادر العامة وتحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، يدل مفهوم المخابرات على ما يلي:

المنظمات التي تتولى إنتاج هذه المعلومات.

النشاطات التي تضطلع بها هذه المنظمات.

العمليات التنظيمية التي توجه هذه النشاطات.

النتيجة المترتبة على هذه النشاطات.

ما هو الغرض من أجهزة المخابرات؟

تضطلع أجهزة المخابرات بتنفيذ الأمور التالية:

- توفير **التحليلات** اللازمة في المجالات التي تتعلق بالأمن القومي.
- توفير **التحذيرات المبكرة** حول الأزمات التي تهدد الأمن القومي.
- المساهمة في **إدارة الأزمات** القومية والدولية من خلال المساعدة على الكشف عن نوايا الجهات المعادية القائمة أو المحتملة.
- توفير المعلومات الضرورية **لوضع الخطط الدفاعية والعمليات العسكرية**.
- **حماية الأسرار**، وذلك فيما يتعلق بكل من مصادرها والأنشطة الخاصة بالحصول عليها، بالإضافة إلى الأسرار المتعلقة بأجهزة الدولة الأخرى.
- وقد تعمل أجهزة المخابرات بشكل سري يهدف إلى التأثير في **نتائج الأحداث**، وذلك بما يعود بالنفع على المصالح القومية.

DCAF

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وإصلاحه

ما هي النشاطات التي تضطلع بها أجهزة المخابرات؟

تشير عملية **التجميع** إلى امتلاك المعلومات. وتشتمل هذه العملية على استخدام المصادر العامة، بالإضافة إلى المصادر السرية مثل الجواسيس والعملاء والأشخاص الذين ينبذون الولاء لبلدانهم ويقيمون في بلاد أخرى.

وتدل عملية **التحليل** على حماية المعلومات وجمعها وتحويلها إلى منتجات استخباراتية تساعد واضعي السياسات من خلال تزويدهم بمعلومات مناسبة وموثوقة؛ حيث يجري تصميم هذه المعلومات بحيث تساعد على تفهم الظروف والقضايا المعقدة.

أما **الاستخبارات المضادة** فتركز على منع أجهزة الاستخبارات الأجنبية أو أية جماعات تديرها جهات أجنبية من ارتكاب أعمال التجسس والتدمير والتخريب ضد الدولة. وتتألف الاستخبارات المضادة من إجراءات دفاعية، من قبيل التحقيقات والتدقيق والمراقبة، إلى جانب تنفيذ إجراءات هجومية مثل إجراء العمليات التي تستهدف اختراق أجهزة الاستخبارات المعادية وتضليلها وتعطيل عملها والتحكم بها.

وبالإضافة إلى ذلك، تلجأ بعض الدول إلى ممارسة **العمل السري**. ويشير هذا العمل إلى ممارسة التأثير المباشر على الأوضاع السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية في الدول الأجنبية، دون أن يعزى هذا التأثير إلى الدولة التي تمارسه. ويمثل العمل السري خياراً لا يشتمل على القيام بعمليات عسكرية، حيث يضمن هذا العمل تحقيق أهداف ليس بمقدور الدبلوماسية والوسائل السياسية الأخرى تحقيقها. وينطوي مثل هذا العمل السري على سبيل المثال، لا الحصر، الأمور التالية:

- الدعاية.
- توفير الدعم لأحزاب سياسية أو فصائل عسكرية أجنبية.
- تقديم المساعدة للحكومات الأجنبية.
- إعاقة تنفيذ نشاطات غير مشروعة على تراب الدول الأجنبية.

وفي معظم الدول الديمقراطية التي تنشط فيها العديد من أجهزة المخابرات، تتولى أجهزة مخابرات خارجية ممارسة العمل السري.

كيف يتم إنتاج المعلومات الاستخباراتية؟

يجري إنتاج المعلومات الاستخباراتية من خلال عملية من خمس خطوات، تتلخص فيما يلي: التخطيط، والتجميع، والمعالجة، والتحليل والإنتاج، وأخيراً التعميم.

يمثل **التخطيط** إدارة كافة جوانب عملية إنتاج المعلومات الاستخباراتية، حيث تشتمل هذه الخطوة على العناصر التالية:

- طلب معلومات استخباراتية محددة من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو من جهاز المخابرات نفسه.
- تحديد المعلومات الاستخباراتية التي تدعو الحاجة إليها.
- وضع القضايا المثارة على سلم أولويات.
- تحديد الجهات الحكومية أو غير الحكومية التي تضمن القيام بعملية المراقبة.

وتشير عملية **التجميع** إلى جمع المعلومات باستخدام عدة وسائل مثل:

- المعلومات الاستخباراتية التي يتم الحصول عليها من المصادر العامة – بمعنى تجميع المعلومات العامة المتوفرة أمام الجمهور، وذلك من قبيل تلك المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام والمجلات الأكاديمية.

- المعلومات الاستخباراتية التي يجمعها الأشخاص – وهي المعلومات التي يجمعها العملاء، والأشخاص الذين يرفضون الولاء لبلدانهم في الوقت الذي يقيمون فيه في بلاد أخرى والدبلوماسيون؛ أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من تقارير عن عمليات الاستخبارات المضادة والتحقيقات والمباحثات مع موظفين أجانب، وغير ذلك.

- المعلومات الاستخباراتية التقنية – وهي البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال توقيف الأشخاص، ومراقبة وتحديد مواقع محطات الإذاعة اللاسلكية والموجات الدقيقة ومحطات الرادار، إلى غير ذلك من وسائل البث الكهرومغناطيسية الأخرى. كما تشمل المعلومات الاستخباراتية التقنية استخبارات الاتصالات؛ والاستخبارات الإلكترونية؛ والاستخبارات على وسائل البث عن بعد؛ والمعلومات الاستخباراتية عن الإشارات التي ترسلها الأجهزة الأجنبية؛ والاستخبارات الخاصة بفك الشفرات السرية؛ بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية حول القياسات والتوقيعات؛ والمعلومات الاستخباراتية الخاصة بالتصوير؛ والمعلومات حول الصور واستغلال شبكات الكمبيوتر.

أما **المعالجة** فتتعلق بتحويل المعلومات التي تم تجميعها إلى صيغة تعتبر مناسبة أكثر للتحليل، وذلك عن طريق وسائل كحلّ الشفرات والترجمة.

وتشير عمليتا **التحليل والإنتاج** إلى تحويل المعلومات إلى منتجات استخباراتية نهائية. ولكي تكون هذه النتائج مفيدة، يجب أن يكون التحليل متعلقاً بموضوع المعلومات الاستخباراتية قيد البحث وأن يتسم بالسرعة والدقة. ويجب أن تشير عمليتا التحليل والإنتاج إلى كيفية التوصل إلى النتائج التي تم الحصول عليها؛ وحيثما كان ممكناً، يجب شرح ماهية المصادر التي جرى استخدامها. ومن جهة أخرى، يجب شرح العوامل الأساسية التي تؤيد التحليل، إلى جانب النتائج البديلة في حالة تغير هذه العوامل. وبالإضافة إلى ما تقدم، تلقي المعلومات الاستخباراتية الفعالة الضوء على سائر الأمور غير المعروفة المتبقية.

وأخيراً، تشير عملية **التعميم** إلى توزيع المعلومات الاستخباراتية النهائية على صانعي السياسات والقرارات المخوّلين.

ما هي أنواع أجهزة المخابرات المنتشرة في الدول؟

يوجد في الدول التي توظف عدداً من أجهزة المخابرات عدة أنواع من هذه الأجهزة.

وتشتمل أجهزة المخابرات المفوضة بالعمل ضمن إقليم جغرافي محدد على الأجهزة التالية:

- **أجهزة المخابرات الخارجية أو الأجنبية** التي تضطلع بتجميع وتحليل وإنتاج المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن الخارجي للدولة وتصدر التحذيرات حول التهديدات الخارجية الوشيكة.

- **أجهزة المخابرات الداخلية أو المحلية**، وعادةً ما تعرف بالأجهزة الأمنية. وتتولى هذه الأجهزة تجميع وتحليل المعلومات ذات الصلة بالأمن الداخلي للدولة والحفاظ على النظام والأمن العام.

أما أجهزة المخابرات المكلفة بالعمل على قضية أو مجال محدد، فتتضمن الأجهزة التالية:

- **أجهزة الاستخبارات العسكرية أو الدفاعية** والتي توفر المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بإعداد الخطط الدفاعية وتوفير الإسناد للعمليات العسكرية.

- **أجهزة المخابرات المختصة بالجرائم**، حيث توفر

هذه الأجهزة المعلومات الاستخباراتية حول الجريمة المنظمة والفساد والنشاطات الإجرامية بهدف المساعدة في إنفاذ القانون.

- **المراكز القومية المتخصصة** التي تركز على قضايا محددة، وذلك مثل المركز القومي لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية (NCTC).
- **وحدات تنسيقية خاصة تركز على قضايا محددة:** حيث تعمل هذه الوحدات على حشد العاملين في قطاع المخابرات و/أو فروع أخرى من الحكومة. ومن الأمثلة على ذلك مركز مكافحة الإرهاب الهولندي (CT-InfoBox) الذي يتولى التنسيق في مجال الجهود التي يبذلها جهاز المخابرات الهولندي لمكافحة الإرهاب، والشرطة المحلية ودائرة الهجرة بالإضافة إلى أجهزة أخرى. ومثال على ذلك أيضاً مكتب الاستخبارات حول النشاطات الإرهابية والمالية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (INF).

كما يمكن أن يساعد اختلاف طرق جمع المعلومات وتعددها، ولا سيما تلك الطرق التي توظف الوسائل التكنولوجية، في بروز أجهزة مخابرات تتميز بدرجة أعلى من التخصص. وتتضمن الأجهزة التي تستخدم تلك الوسائل أجهزة المخابرات المتخصصة في مجالات التصوير، وإرسال الإشارات وفك الشفرات السرية. ولعلّ وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة (US NSA)، والوكالة الفيدرالية للاتصالات والمعلومات الخاصة بالحكومة في روسيا (FAPSI)، والمقر العام للاتصالات الخاصة بالحكومة في بريطانيا (GCHQ) تمثل أكبر هذه الأجهزة من حيث عدد الموظفين العاملين فيها وحجم الميزانيات المخصصة لها.

وفي الدول الصغيرة، يمثل تأسيس جهاز مخابرات واحد و"مدمج" وسيلة للحفاظ على موارد الدولة وتفادي تكرار ذات الجهود التي يجري بذلها في عمل المخابرات. وفي هذا الإطار، يمثل كل من مركز الاستخبارات القومي في أسبانيا (CNI)، والجهاز العام للمخابرات والأمن في هولندا (AIDV)، وجهاز المخابرات القومي في تركيا (MIT)، ووكالة المخابرات والأمن في جمهورية البوسنة والهرسك (OSA) أمثلة على المحاولات التي تبذلها هذه الدول للتغلب على ما جرت به العادة من التمييز بين العمليات التي تنفذ داخل حدود الدولة وخارجها.

أما في الدول الكبرى التي توظف عدداً من أجهزة المخابرات، فقد يتقاطع نطاق عمل هذه الأجهزة في بعض الأحيان. وقد يتمخض عن ذلك بروز منافسة مفيدة بين هذه الأجهزة؛ وذلك إذا كان من شأن تلك المنافسة الإفصاح عن اختلافات في الرأي بينها وإلقاء الشك على الافتراضات غير الضرورية. ومن جانب آخر، فقد يثبت تقاطع عمل أجهزة المخابرات المتعددة عدم نجاعته، وهو ما يتوجب تفاديه من خلال قيام تعاون وثيق بين تلك الأجهزة.

ماذا بشأن التشريعات التي تنظم عمل أجهزة المخابرات؟

لا تعتبر أجهزة المخابرات شرعية إلا إذا كانت الصلاحيات الاستثنائية التي تتمتع بها مستمدة من تشريعات ذات صلة بالموضوع. وينبغي أن تنص القوانين الناظمة لأجهزة المخابرات على تفويض واضح ومحدد لعمل هذه الأجهزة، بحيث يتضمن الأمور التالية:

- المناطق الجغرافية التي تتولى هذه الأجهزة مسؤولياتها فيها.
- مواضيع التحقيقات.
- حدود صلاحياتها والقيود المفروضة على النشاطات التي تضطلع بها.
- العلاقات بين الأجهزة التي تعمل داخل قطاع المخابرات والتنسيق القائم فيما بينها.
- الوسائل التي يجري من خلالها إخضاع هذه

الأجهزة للمساءلة، بما فيها الآليات الخاصة بالإدارة التنفيذية والرقابة التشريعية والمراجعة القانونية.

- الوسائل القانونية التي يجري تبنيها للتعامل مع الشكاوى المقدمة في حال أساءت تلك الأجهزة التصرف.

ومن جهة أخرى، تختلف الأغراض والأهداف التي تنتهجها أجهزة المخابرات الخارجية والداخلية فيما يتعلق بعمليات جمع المعلومات، كما تتباين المخاطر المواكبة لهذه العمليات. ولذلك، فمن المهم أن تعكس الترتيبات الخاصة بالإدارة والرقابة والمساءلة تلك التباينات. ويجب أن يشترط الإطار القانوني أن تراعي أجهزة المخابرات المعايير والقواعد الديمقراطية.

ما هي المعايير الديمقْراطية التي يجب أن تحكم أجهزة المخابرات؟

يتعين على أجهزة المخابرات أن تقوم بجزء كبير من عملها بشكل سري؛ إن الإفصاح عن المصادر أو الوسائل أو الموارد أو الإنجازات التي تحققها هذه الأجهزة قد يتسبب في القصور في فعاليتها. وإن دل ذلك على شيء، فهو يدل على أن أجهزة المخابرات لا يمكنها أن تتحلى بنفس القدر من الشفافية الذي تتمتع به أجهزة الحكومة الأخرى، وبالتالي يلزم اللجوء إلى آليات ذات طبيعة خاصة للرقابة على تلك الأجهزة. (للمزيد من المعلومات حول هذه القضية، أنظر التقرير الموجز حول الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة).

مثال على قطاع من قطاعات المخابرات الموحدة: هولندا

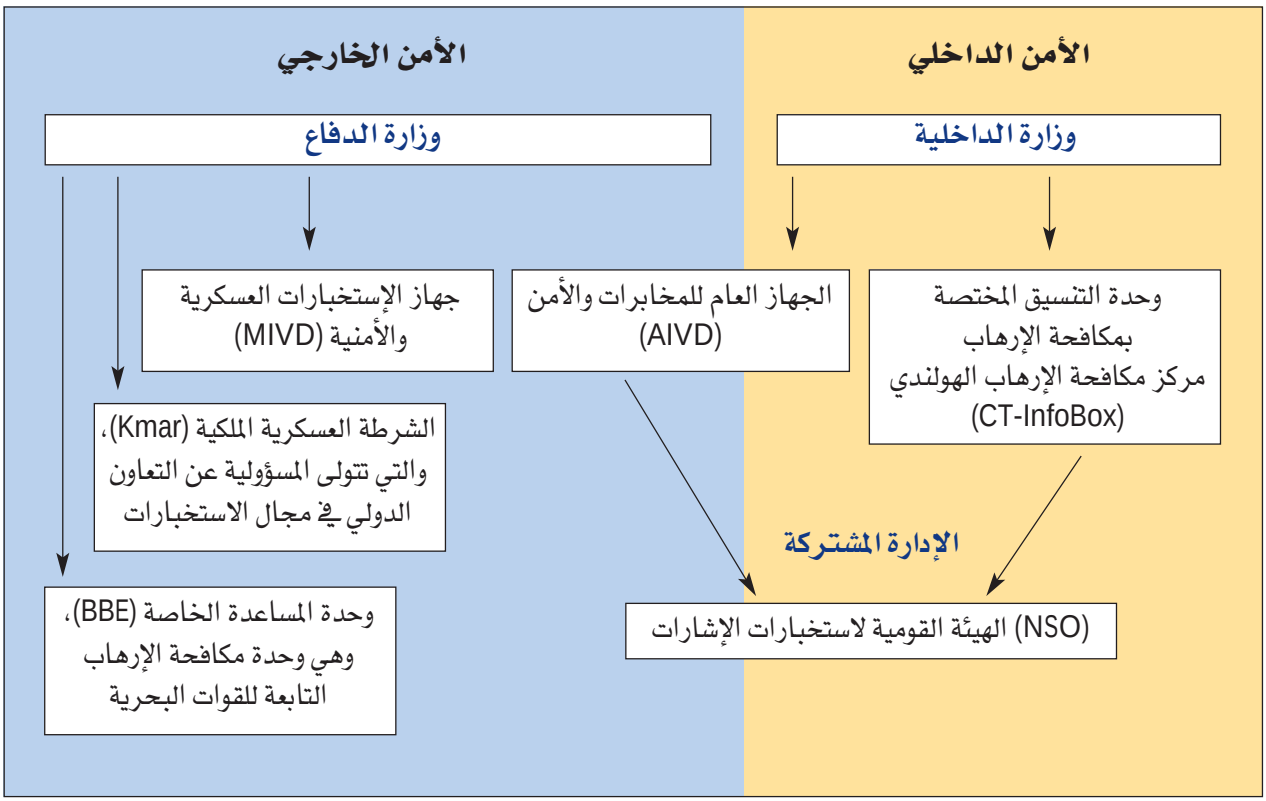

- تبدأ عملية الرقابة الديمقراطية على أجهزة المخابرات من خلال إطار قانوني محدد على نحو واضح، وينص على وجوب احترام قطاع المخابرات لسيادة القانون إلى جانب اعترافه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين. كما ينبغي أن تنص هذه القوانين على الأسس التي تستند إليها كافة جوانب الرقابة على قطاع المخابرات، بما فيها آليات الرقابة الداخلية (وذلك من قبيل المفتشين العامين أو "الأمبودسمان")، إلى جانب الإدارة التنفيذية الواضحة التي يضطلع بها المسؤولون أو الوزارات ذات العلاقة بذلك القطاع، وإيجاد قاعدة متينة للمراجعة القضائية والآليات المناسبة للرقابة البرلمانية.
- كما يجب أن تخضع أجهزة المخابرات لكافة القوانين المتعلقة بالبيانات الشخصية وخصوصية الاتصالات. وإذا استدعت ظروف خاصة القيام بمتابعة الاتصالات بشكل سري، فيتوجب أن يتضمن القانون نصوصاً توضح الآلية القضائية التي يضطلع بها الموظفون الذين يتم تفويضهم بمراجعة هذه العمليات.
- وإذا كان لأجهزة المخابرات أن تزاول عملها بشكل ملائم، فهي بحاجة إلى تحديد ذكي لمهامها من قبل السلطة التنفيذية، وتدعيم ذلك من خلال نظام إداري فعّال يضمن توجيهاً يتسم بالمسؤولية.
- في بعض الأحيان، يتم التفريق بين سلوك أجهزة المخابرات داخل الدولة التي تعمل فيها، حيث يفرض عليها احترام القوانين المحلية، وبين طبيعة العمل غير المنظمة لهذه الأجهزة في الخارج. وفي ظل البيئة الدولية التي نعيشها اليوم، يتوجب إعادة التشديد على مساءلة أجهزة المخابرات على الصعيد القومي عن الأعمال التي تنفذها خارج حدود دولها. ففي حالة العمل السري مثلاً، يجب أن تنص التشريعات المحلية على اشتراط وجود تسلسل قيادي واضح بين الأعمال التي ينفذها العملاء المتواجدون في الميدان والمستويات العليا من السلطة التنفيذية. ويعتبر هذا الأمر ضرورياً إذ يضمن للمسؤولين المنتخبين حماية مصداقيتهم.
- ويتوجب أن تتصف أجهزة المخابرات بالمهنية في عملها وأن لا تنحاز إلى حزب دون آخر؛ حيث يجب أن تكون أجهزة المخابرات قادرة على خدمة شعوبها على نحو يتسم بالفعالية بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على الحكومة والسياسة التي تنتهجها.

المزيد من المعلومات

الرقابة والتوجيه: أهمية الرقابة البرلمانية بالنسبة لقطاع الأمن وإصلاحه
بورن، فلوري ولون (محررون)، ٢٠٠٣
www.dcaf.ch/_docs/dcaf_doc4.pdf

إصلاح قطاع المخابرات: التحدي الذي تفرضه الرقابة في الدول الديمقراطية الحديثة
برونو ودومبروسكي، غير مؤرَّخ
www.ccmr.org/public/library_file_proxy.cfm/lid/5258

قضايا ذات صلة

- التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات
- دمج أجهزة المخابرات والتنسيق فيما بينها
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات

أنواع أجهزة المخابرات في بعض الدول الأوروبية

الدولة	الأجهزة الموحدة	الأجهزة الخارجية	الأجهزة الداخلية	الأجهزة المختصة بالجرائم	أجهزة الاستخبارات العسكرية	الأجهزة المختصة بالاشارات
النمسا			X	X	X	X
بلجيكا			X		X	X
بلغاريا		X	X	X	X	X
الجمهورية التشيكية		X	X		X	X
الدنمارك			X		X	
إستونيا			X			
فنلندا			X		X	
فرنسا		X	X	X	X	
ألمانيا		X	X		X	
اليونان			X			
هنغاريا (المجر)		X	X		X	
أيرلندا					X	
إيطاليا			X		X	
لوكسمبورغ			X		X	
هولندا	X				X	
النرويج			X		X	
بولندا		X	X		X	
البرتغال			X		X	
رومانيا		X	X	X	X	
صربيا	X					
سلوفاكيا	X				X	
سلوفينيا		X			X	
أسبانيا	X				X	
السويد			X		X	X
سويسرا		X	X		X	X
أوكرانيا	X				X	
المملكة المتحدة		X	X	X	X	X

يشير الرمز "X" إلى واحدة أو أكثر من الأجهزة الموقوفة على هذه الاختصاصات أو الأغراض أو الوسائل. ويرجى الملاحظة بأن عدم وجود هذا الرمز أمام بعض الدول في الجدول أعلاه لا يعني أن تلك الدول لا تمارس نشاطاً في تلك المجالات؛ بل إن هذه الدول لم توظف جهازاً منفصلاً للعمل في ذلك المجال. وفي هذا الإطار، يمثل جهاز المخابرات الدفاعي في الدنمارك جهازاً مخابراتياً من ناحية أساسية، كما أنه يتابع تحركات الجماعات المتطرفة خارج الدنمارك. أما في دول أخرى، فيضطلع جهاز الاستخبارات الخارجية بهذه الوظيفة.

المصدر: مواقع إلكترونية خاصة بدول وأجهزة على الإنترنت.

سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
حول إدارة وإصلاح القطاع الأمني

توفر التقارير الموجزة التي يصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مقدمات محددة حول القضايا المعاصرة في مجال حكم القطاع الأمني وإصلاحه. وقد تم تصميم هذه السلسلة من التقارير لاستخدام ذوي الاختصاص وصانعي السياسات. ونشجعكم على إبداء ملاحظاتكم حول هذه التقارير؛ كما نرجو منكم إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمركز: backgrounders@dcaf.ch

يتولى تحرير سلسلة التقارير الموجزة السيد دافيد لُو. وساهم كل من فريد شراير وجيمس ستوكر بمادة هذا التقرير. كما ساعد جيمس ستوكر في تدقيقه.

تتوفر تقارير موجزة أخرى على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة:
www.dcaf.ch/publications/backgrounders

التقارير الموجزة الصادرة

- التحديات التي تواجه قطاع المخابرات
- أجهزة المخابرات
- مكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)
- القوات المسلحة المتعددة الأعراق
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- الشركات العسكرية الخاصة
- حالات الطوارئ

التقارير الموجزة المرتقبة

- الأطفال المجندون
- أنظمة القضاء العسكري
- قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- إعداد الموازنات الخاصة بالبرلمانات والدفاع
- المشتريات الخاصة بالبرلمانات وقطاع الدفاع
- إرسال القوات إلى الخارج
- نحو فهم عملية إصلاح القطاع الأمني
- التفويض الخاص بالقطاع الأمني

تمت ترجمة وطبع هذا التقرير بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

قام بترجمة هذا التقرير الموجز المترجم ياسين السيد.

يسعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الصالح للقطاع الأمني وإصلاحه. كما يجري المركز بحوثاً حول الممارسات الصالحة ويشجع على تطوير المعايير المناسبة على كلا المستويين المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المركز التوصيات حول السياسات ويقدم استشارات داخلية برامج مساعدة لمختلف الدول. وتتضمن قائمة شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية إلى جانب عدد من الجهات العاملة في القطاع الأمني مثل قوات الشرطة، والأجهزة القضائية، وأجهزة المخابرات، وقوات حرس الحدود والقوات العسكرية.

تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.dcaf.ch